حكومات محمد محمود ١٩٢٨م-١٩٣٩م

إعداد

محمد أحمد حسين محمد

شكل محمد محمود الوزارة الثالثة في ٢٣ ابريل ١٩٣٨م، ولكن اضطر محمد محمود إلي إشراك الهيئة السعدية والتضحية ببعض أعضاء حزبه حتي لا يضعف وزارته، وقد اهتم بزياده الجيش وأصبحت وزارة الحربية من الوزارات التي تشغل صراع حزبي علي من يشغلها وذلك مما أكتسبه من أهمية بعد معاهدة ١٩٣٦م ، وقد واصل محمد محمود سياسته في الاهتمام بالمياه الصالحة للشرب وتبني مشروع الوحدات المستقلة للعلاج ، كما اهتمام محمد محمود بنشر التعاليم الصحية وإنشاء مكاتب صحة ،استقالة الوزارة الثالثة في ٢٤ يونيو ١٩٣٨م.

Muhammad Mahmoud formed the third cabinet on April 23, 1938 AD, but Muhammad Mahmoud was forced to involve the Saadia Authority and sacrifice some members of his party so that his ministry would not weaken. Muhammad Mahmoud continued his policy of caring for safe drinking water and adopting the project of independent units for treatment. Muhammad Mahmoud also took an interest in spreading health education and establishing health offices. The third ministry resigned on June 24, 1938.

مقدمة

شكلت دراسة الشخصيات العربية ولاسيما المصرية سهماً من جوانب تاريخ مصر الحديث ،ولما لها من دور في رسم السياسة المصرية في واحدة من أهم الحقب التاريخية، ولاشك أن هذا النوع من الدراسات لا يخلو من الصعوبة والتعقيد بسبب الظروف التي مرت بها مصر، وما تعرضت له من ضغوط بريطانية جعلت أمر الحصول علي الاستقلال بحاجة إلي شخصيات ذات حنكة سياسية وموضوعية تتعامل في ظل الإمكانات المتاحة في تلك الحقبة ،وقد تناولت هذه الدراسة حكومة محمد محمود ودورها في الحياة السياسية المصرية وهو موضوع من الموضوعات الجدير بالبحث، والاهتمام في تاريخ مصر المعاصر وترجع أهمية الدراسة إنها ترتبط بمرحلة من أهم الفترات التاريخية الا وهى فترة ما بين الحربين العالميتين والتي تخللتها أحداث هامة وخطيرة أثرت على مجريات مصر السياسية في تاريخها المعاصر ومن أهمها تأثيرات الحرب العالمية الأولى على مصر سياسياً واقتصاديا واجتماعيا وثورة ١٩١٩م وأبعادها السياسية على مصر ثم معاهدة ١٩٣٦م، وأثرها علي مصر كما أن هذه الشخصية لعبت دوراً سياسياً خطيراً عندما تولت زمام الحكم في مصر في الفترة من ١٩٢٨م إلى ١٩٣٩م، شكل محمد محمود وزارته الثالثة في ٢٧ ابريل ١٩٣٨ وكان قد ترأس الوزارة الداخلية وكانت هذه الوزارة بها عدة ملاحظات :

الملاحظة الأولي : أن كونت الوزارة من حزبين وهما الأحرار الدستوريين والهيئة السعدية .

الملاحظة الثانية :وهي أن الوزارة لم تعمر أكثر من شهرين بالرغم مما يبدو مع تشكيلها أنها سوف تتمتع بعمر طويل علي اعتبار أنها تستند إلي أغلبية برلمانية لا بأس بها .

الملاحظة الثالثة: فهي ارتقاء وزارة الحربية حيث أصبحت لا تقل شأن عن وزارة الداخلية – المالية – وذلك نتيجة معاهدة ١٩٣٦ وما ترتب عليها الاهتمام بالجيش

المصري وقد واصل محمد محمود في وزارته الثالثة سياسة إصلاحية حيث أهتم بمياه الشرب والصحة العامة وقد قدمت الحكومة استقالتها في ٢٤ يونيه ١٩٣٨.

حكومة محمد محمود الثالثة (٢٧ إبريل ١٩٣٨م – ٢٤ يونيو ١٩٣٨م):

١ – تشكيل حكومة محمد محمود الثالثة:-

استمرت المشاورات لثلاثة أسابيع كاملة مما خلف أزمة وزارية، وانبعثت هذه الأزمة في البداية من رغبة محمد محمود في أن يضم إلى الوزارة، عدد أكبر من حزبه الأحرار الدستوريين، فرفض القصر على أساس أن مثل هذا العمل سوف يؤدى إلى اضعاف صفة القومية للوزارة، وبالرغم من عدول رئيس الوزراء عن رغبته، إلا أن الأزمة ظلت مستمرة نتيجة الاختلاف على المقاعد الوزارية.[١]

فمسألة توزيع المقاعد الوزارية ذات أهمية كبيرة في مسألة تشكيل أي وزارة، وقد شهدت الفترة السابقة من عام ١٩٣٦م حتى عام ١٩٣٨م، اختلافاً كبيراً حول أهمية الوزارات، فقد كانت وزارة الداخلية والمالية ووزارة الزراعة من أهم الوزارات في تشكيل أي وزارة، وكان يتم اختيار أكفاء الوزراء من أجل الوزارات الثلاث، ثم تليهم في الأهمية وزارة الأشغال والمعارف والمواصلات، أما عن وزارة الحربية فكانت قليلة القيمة، طالما أن إنجلترا ما تزال تشرف على وسائل الدفاع في البلاد، فلم يكن هناك ثمة اهتمام كبير بالجيش، غير أن الوضع قد تغير بعد معاهدة ١٩٣٦م، حيث ترتب عليها زيادة الاهتمام بالجيش المصري، لذا فقد ارتفعت أهمية وزارة الحربية إلى مكانة لا تقل عن وزارة المالية والداخلية.[٢]

وقد صدر الأمر الملكي رقم ٣٩ الصادر الى محمد محمود، حيث أعرب فيه أن الظروف التي تجاوزتها البلاد تقضي العمل على تحقيق الوحدة فيها، وتوفير

---

[١] يونان لبيب رزق: تاريخ الوزارات المصرية ١٨٨٧م –١٩٥٣م، الطبعة الأولى، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة ،١٩٧٥م، ص ٤٠٩؛ لطيفة محمد سالم: فاروق وسقوط الملكية في مصر ١٩٣٦–١٩٥٢م، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٩م، ص ص ٥١٠–٥١٦.

[٢] يونان لبيب رزق: المرجع نفسه، ص ٤١٠؛ لطيفة محمد سالم: المرجع نفسه، ص ص ٥١١–٥١٧

أسباب الثبات والاستقرار السياسي، الذي يقوم عليه الحكم، ونظراً لثقتنا بكم وما نتعهده فيكم من الصدق والعزيمة وأصالة الرأي وتمام الكفاءة والنهوض بالحكم الى الطريق الصحيح، فقد اقتضت ارادتنا بإسناد رئاسة الوزراء اليكم، وقد أصدر الملك إلى محمد محمود الأخذ في تأليف الوزارة وعرض المشروع عليه، فأجاب محمد محمود في جوابه الي الملك معبراً فيه عن اخلاصه لجلالة الملك، وشخصه المحبوب وولائه للعرش، كما أوضح أنه يعلم بمدي حب الملك لشعب مصر وسهره على خدمته ورفعة شأنه بين الشعوب، ومدي حرصه على توفير الحكم الدستوري للبلاد، وأنه يرفع الى الملك شكره على هذه الثقة الغالية، كما أوضح محمد محمود أن خير البلاد معقود بأن يكون الدستور أساس الحكم، على أن تسود الروح الدستورية الصحيحة في ظله، فتتعاون السلطات لخير البلاد وترعي الحريات العامة، وتوجه الجهود جميعها للمصلحة العامة، ولذلك فقد أكد محمد محمود أنه سعيد بتجديد الملك ثقته وعهده فيه، وأنه يدرك حق الإدراك أن البلاد في أشد الحاجة الى الاستقرار والسكينة والعمل الهادئ المنتج، وأن المسئولية الجسيمة التي تقع على عاقت الحكومة الجديدة تتطلب القيام بجهد كبير، من أجل رعاية مصالح البلاد الداخلية والخارجية، وخصوصاً في الظروف الحاضرة، التي تقتضي سياسة قومية تقوم على تأليف القلوب وتوحيد الجهود، ولن يكون ذلك، الا اذا كان كل فرد في هذه الدولة آمن علي حريته واستمتع بها في حدود القانون والعدل، أي أن تكون له حقوق وعلية واجبات والقانون ينفذ ذلك، وبذلك يستطيع كل فرد أن يؤدي واجبه في هدوء وطمأنينة وانه سوف يقوم بالعمل على ذلك، في مناخ وجو من العلاقات الحسنه بين مصر والدول الأخرى، وعلى الخصوص مع الدولة الحليفة ويقصد بها بريطانيا، وأن حكومته الجديدة ستجعل من أكبر مشاغلها تنمية هذه العلاقات الحسنه والقيام على تنفيذ معاهدة التحالف، بالود والصدق والرغبة التي تكنها مصر نحو حليفتها العظمى، ثم عرض محمد محمود على الملك أسماء الوزراء الذين سوف يقيمون على معاونته في أداء الحكومة، ومحتفظاً لنفسه بمنصب وزارة الداخلية [١].

---

[١] فؤاد كرم : النظارات والوزرات المصرية، الجزء الاول، الطبعة الثانية، الهيئة العامة للكتاب، لقاهره ١٩٩٨م،ص٣٨٦ .

وقد تألفت الوزارة علي النحو التالي، رئاسة الوزراء والداخلية لمحمد محمود، وأسندت وزارة الحربية والبحرية إلى حسن صبري، ووزارة الأوقاف إلى الشيخ مصطفي عبدالرازق، وقد تولي وزارة المواصلات محمد حلمي عيسي، أما وزارة الحقانية فقد أسندت إلى احمد محمد خشبة، وتولي وزارة الزراعة رشوان محفوظ، وأما عن وزارة الصحة فقد أسندت إلى أحمد كامل، ووزارة المالية أسندت إلى إسماعيل صدقي، وأما عن وزارة الخارجية أسندت إلى عبدالفتاح يحي، وعن وزارة المعارف العمومية فقد أسندت إلى محمد حسين هيكل، ووزارة التجارة والصناعة أسندت إلى مراد وهبة، وأما وزارة الاشغال فقد أسندت إلى حسين سري، ومنصب وزير دولة أسند إلى أحمد لطفي السيد. [١]

السياسة الداخلية لحكومة محمد محمود الثالثة:

استمرت سياسة محمد محمود الداخلية كما هي حيث كانت في السابق، متمثلةً في الاهتمام بالمياه الصالحة للشرب والزراعة، والاهتمام بمختلف أمور نواحي البلاد في الداخل، مما يحسب لهذه الوزارة.

على أي حال فقد واصل محمد محمود سياسته في إمداد القرى بالمياه الصالحة للشرب، كما تبني مشروع الوحدات المتنقلة للعلاج، ونشطت وزارته في مسألة نشر التعاليم الصحية وإنشاء مكاتب الصحة، في مختلف قري البلاد وربوعها [٢]، وقد قررت الحكومة الانتفاع بالمياه الإضافية التي توفرت بعد تعلية خزان أسوان، وقامت بإنشاء حزان جبل الاولياء، ومن ناحية أخري فقد تم تجديد مستشفى طهطا التي مر على بناءها حوالي ١٨ عاماً، وتم بناء مستشفى جديدة في ملوي، كما تم انشاء قسم للرمد بمستشفى طهطا الجديدة.[٣]

---

[١] وثائق مجلس الوزراء: محفظة ٢٩، كود أرشيفي(٠٥٠٠٦٧-٠٠٧٥)، مرسوم تأليف الوزارة.

[٢] محمد الجوادي : مرجع سابق، ص ٩١ .

[٣] الدولة المصرية: مجلس النواب: كلمة وزير الاشغال العمومية، مضبطة الجلسة السابعة، الهيئة النيابية السابعة، الانعقاد العادي الاول، المجلد الاول، ١٨ مايو ١٩٣٨م، ص ص ٩٨-٩٩.

أما عن الزراعة فقد بلغت مساحة الأراضي التي تم عمل بحث لها لمعرفة درجة صالحيتها للزراعة حوالي ٤٥٠٠٠ ألف فدان، وتقع هذه المساحة في اثني عشر بلداً. [١]

وفيما يخص المحاصيل الزراعية فقد كان هناك ارتفاعاً غريباً في أسعار بعض المحاصيل في ظل وجود حكومة محمد محمود الثالثة، مثل محصول القمح وهو ثاني أهم محصول في البلاد بعد محصول القطن، وشدد مجلس النواب المصري على ضرورة وصول السلفة التي كانت تقدم إلى مزارعي القمح وهي ١٣٠ قرشاً إلى المزارعين في أوقاتها، لأنهم في أشد الاحتياج إليها، وحتى لا يتضرر محصول القمح، بعزوف المزارعين عن زراعته وهو من المحاصيل الهامة، وشدد المجلس على الحكومة بعدم التأخر في تقديم السلفة، علاوة على أنه أشار على الحكومة أن تقوم بالآتي:

١- أن تمنح الحكومة ضماناً لبنك التسليف الزراعي وحده، لأن ماله حكومي وموظفيه يخضعون لإشراف الحكومة.

٢- أن موظفي بنك التسليف الزراعي الحكومي يحكم وظيفتهم لا يصرحون بإعطاء السلفة لمن يطببها إلا بعد إجراء التحريات اللازمة عنه.

ويرجع سبب ارتفاع أسعار بعض المحاصيل مثل القمح، إلى قلة المخزون، وتأخر ظهور المحصول الجديد، بسبب اعتدال اعتدالاً غير مألوف في هذه الآونة من السنة، فحجر بعض التجار المحاصيل التي كانت لديهم، طمعاً في تحقيق مزيداً من الأرباح، حيث قد بلغ سعر الاردب من القمح الهندي الذواتي نحو ٢٢٥ قرشاً، ثم أخذت الأسعار بعد ثلاثة أشهر من ارتفاعها في الهبوط مجدداً.[٢]

قامت حكومة محمود بتنفيذ مشروع تقديم وبيع بعض أراضي مصلحة الأملاك لخريجي المدارس الزراعية، بشروط خاصة، لا تضيع على الدولة

---

[١] الدولة المصرية: مجلس النواب: نفس المصدر، ص ٩٦.

[٢] الدولة المصرية: مجلس النواب: استجواب لوزير المالية، مضبطة الجلسة الثانية عشر، الهيئة النيابية السابعة، الانعقاد العادي الاول، المجلد الاول، ١ يونيو ١٩٣٨م، ص ص ٣٠٠-٣٠١.

مصلحتها المادية، مع تحقيق انتقال الثروة العقارية للجمهور الأكثر صلاحية لإدارتها، بالإضافة إلى معالجة جانباً من أزمة المتعلمين العاطلين في البلاد.[١]

طلبت حكومة محمد محمود الثالث من الملك فاروق، إصدار أمر ملكي بوقف البيوع الجبرية عن بعض الاطيان الزراعية (الغرض منه الحد من البناء على الأرض الزراعية)، وقام وزير الحقانية والمالية بعرض الامر على الملك، فوافق الملك على هذا الامر وأصدر أمراً باسم الملك فاروق بإيقاف البيوع الجبرية عن بعض الاطيان الزراعية، على ألا ينتفع مدينو البنك العقاري المصري، الذين لم يسددوا قسط سنوي كامل.[٢]

أما عن القوات المسلحة المصرية، فقد تزايد اهتمام محمد محمود بالقوات المسلحة في وزارته الثالثة، وأصبحت وزارة الحربية من الوزارات التي أصبح لها مكانية كبيرة بين الوزارات، لدرجة أنه أصبح هناك صراع حزبي عليها عند تشكيل الوزارة، وذلك بعد ما اكتسبته من أهمية، فقامت وزارة محمد محمود بإنشاء مدرسة الإشارة، وسواري الجيش، وبناء على رغبة الملك تم اعتماد مبلغ وقدره ٦٩١٠ جنيه، من أجل إنشاء موسيقي سواري للجيش، والتي ظلت تحوز مركز متقدم في المهرجانات العالمية و التي تقام لموسيقيات مختلف الجيوش في العالم.[٣]

وفيما يخص السكك الحديدية، ففي عهد وزارة محمد محمود الثالثة، قامت الحكومة بالعديد من الاصلاحات في محطات السكك الحديدية، كما أنشأت البعض منها، كما أنها قامت بالإحلال والتجديد لمحطة سكك حديد قوص، كما ضمن خططها

---

[١] الدولة المصرية: مجلس النواب: سؤال موجه إلى وزير المالية، مضبطة الجلسة الثانية عشر، نفس المصدر، ٦ يونيو ١٩٣٨م، ص ٣١٦.

[٢] الدولة المصرية: مجلس النواب: مرسوم بمشروع قانون خاص بإيقاف البيوع الجبرية عن بعض الاطيان الزراعية، مضبطة الجلسة الثانية عشر، الهيئة النيابية السابعة، الانعقاد العادي الاول، المجلد الاول، ٦ يونيو ١٩٣٨م، ص ٣١٩.

[٣] محمد الجوادي : المرجع سابق: ص ١٠٠ .

في محطة قوص إنشاء رصيف مقابل للرصيف الموجود بالجهة الأخرى في محطة سكك حديد قوص.[١]

اما عن الاعتمادات المالية لوزارة محمد محمود الثالثة التي عرضت على مجلس النواب، فقد اعتمد مجلس النواب مشروع قانون إضافة اعتماد مالي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧-١٩٣٨م بتاريخ ٢٣ مايو ١٩٣٨م، كما اقر مجلس النواب اعتماد مبلغ إضافي وقدره ١٨٦٤٩ جنيهاً لوزارة الحقانية، و ١٧٦٨٩ جنيهاً كمصاريف عمومية، و ٩٦٠ جنيهاً أعمال جديدة لتسوية بقية بنود وزارة الحقانية، كما تم اعتماد مبلغ وقدره ٢٠٨٣٩ جنيهاً لوزارة المواصلات، واعتمد لمصلحة الطرق والكباري، وتم اعتماد مبلغ ١٥٠٠ جنيه لتكملة انشاء كوبري على النيل، وتم اعتماد مبلغ وقدره ٥٨٣٩ جنيهاً لتكملة انشاء ورصف الطريق الصحراوي من شارع الهرم إلى العامرية، كما تم الموافقة على التنازل عن مساحة قدرها ١٧٢ ونصف متر من أملاك الدولة في بولاق لوزارة الأوقاف، من أجل ضمها إلى مباني مسجد الزيني من أجل توسعته.[٢]

كما ان وزارة محمد محمود زادت من المبلغ المخصص لتعمير المساجد في مصر، زيادة كبيرة في الميزانية التي عرضت على مجلس النواب، كما أنها أقرت مبالغ مالية لتجديد مسجد سيد العمري بطنطا، ومسجد سيدي نوار، وغيرهما من مساجد مصر التي تحتاج إلى تجديد.[٣]

---

[١] الدولة المصرية: مجلس النواب: سؤال موجه لوزير المواصلات، مضبطة الجلسة التاسعة، الهيئة النيابية السابعة، الانعقاد العادي الاول، المجلد الاول، ٢٤ مايو ١٩٣٨م، ص ١٧٥.

[٢] الدولة المصرية: مجلس النواب: كتاب من وزارة المالية، مضبطة الجلسة الثامنة، الهيئة النيابية السابعة، الانعقاد العادي الاول، المجلد الاول، ٢٣ مايو ١٩٣٨م، ص ص ١٢٦-١٢٧.

[٣] الدولة المصرية: مجلس النواب: سؤال موجه إلى وزير الاوقاف، مضبطة الجلسة التاسعة، الهيئة النيابية السابعة، الانعقاد العادي الاول، المجلد الاول، ٢٤ مايو ١٩٣٨م، ص ص ١٧٢-١٧٣.

٣-السياسة الخارجية لحكومة محمد محمود الثالثة:

وعمل محمد محمود باشا خلال فترة توليه رئاسة الوزراء للمرة الثالثة على تأكيد دور مصر في الساحة الدولية، من خلال إقامة العلاقات والمعاهدات الدولية، وتعزيز دور مصر في كافة المحافل الدولية.

تلقت وزارة الخارجية المصرية كتاباً من السفارة البريطانية في ٣ مايو ١٩٣٨م، للتبليغ عن اتفاق الجنتلمان بين الحكومتين البريطانية والإيطالية، الذي يختص بنشاطهما السياسي في البحر المتوسط، وتبادل التدريبات العسكرية في البحر المتوسط، فضلاً عن السماح بالعبور في المناطق المصرية، وقد وافقت الحكومة المصرية على هذا الاتفاق، الذي عرض على مجلس النواب، وتمت الموافقة عليه.[١]

وقد تقدم النائب عبدالحميد عبدالحق باستجواب لرئيس الوزراء محمد محمود بسبب التفاوض الإيطالي البريطاني دون اعتبار للشأن المصري، وقد أوضح النائب في استجوابه أن لإيطاليا تتفاوض بشأن حدود مصر المستقلة وهي تمس سلامة وأمن هذه الأراضي المصرية، والمفاوضات تجري في غيبة مصر، وكيف لمصر ورئيس وزرائها أن يقبلوا هذا الامر، وتلا النائب عبدالحميد اتفاق الحكومتين الإيطالية والبريطانية على النواب، والذي خشيت الحكومة من دخوله البرلمان، والهام في البيان هو كالتالي:

١- تم التأكيد على تصريح ٢ يناير ١٩٣٧ الخاص بالبحر الأحمر.

٢- تم الاتفاق على بتبادل المعلومات الحربية.

٣- تم الاتفاق على تعيين مناطق الشرق الأوسط.

٤- تم الاتفاق على تصريح خاص بالدعاية.

٥- وتم الاتفاق على تصريح خاص ببحيرة تانا.

٦- تم الاتفاق على تصريح خاص بقناة السويس.

---

[١] الدولة المصرية: مجلس النواب: كتاب من وزارة الخارجية، مضبطة الجلسة السابعة، الهيئة النيابية السابعة، الانعقاد العادي الاول، المجلد الاول، ١٨ مايو ١٩٣٨م، ص ٥٢.

ومصر تقف تنتظر الاخطار بكل ذلك من الدولتين دون تدخل، وقد أوضح محمد محمود ان مصر احترمت في هذا الاتفاق بدليل ارسال خطاب رسمي لها.[١]

نشرت الصحف أن سلاح الطيران المصري والبريطاني سيشتركان في مناورة عسكرية، في شهر مايو، والسيناريو المنشور في الصحف، أن الطائرات المصرية تقوم بدور الدفاع والطائرات البريطانية تقوم بدور الهجوم، مع أن سرعة الطائرات البريطانية تص إلى ٢٠٠ كيلومتر في الساعة، أما الطائرات المصرية فيصل مداها إلى ٩٠ كيلو متر في الساعة، الأمر الذي جعل النائب محمد عبدالله حسين يسئل وزير الحربية عن هذا الامر، موضحاً له أن الطائرات المصرية قد تدمر بهذا الشكل، ولما الوزارة تشتري طائرات بطيئة طالما هناك الحديثة، وحينها نفي وزير الحربية هذا الخبر الذي انتشر في الجرائد.[٢]

٤- استقالة الحكومة:

مع إقتراب الحرب العالمية الثانية كان المسرح السياسي في مصر يستعد لتغير وزاري جديد، فمن ناحية فإن صحة محمد محمود قد أخذت في التدهور، وقد أصبح شبه عاجز عن القيام بمهام منصبه، مما جعل مسألة التغيير الوزاري تزداد الحاجة إليها بمرور الوقت، بالإضافة إلى أن الملك فاروق كان يريد نقل ما تبقي من سلطة في يد محمد محمود إلى يده مباشرة، ومن ناحية أخري فإن فاروق كان يريد وزارة أقوي تكون قادرة على مواجهة التحديات الحالية بقدر كافٍ من القوة، على أي حال فقد قدم محمد محمود في ٦ يوليو استقالته إلى الملك فاروق.[٣]

ورغم ما ذكر إلا أن الملك رفض الاستقالة في الوقت الحالي، مما دعم من مركز الرجل في مواجهة خصومه داخل القصر وخارجه.[٤]

---

[١] الدولة المصرية: مجلس النواب: استجواب من النائب عبدالحميد عبدالحق إلى رئيس الوزراء، المصدر نفسه، ص ص ١٠٤-١١١.

[٢] الدولة المصرية: مجلس النواب: سؤال موجه إلى وزير الحربية، نفس المصدر، ص ١٠٠.

[٣] عبد العظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية، مرجع سابق، ص ٢٧٥ .

[٤] يونان لبيب رزق: مرجع سابق، ص ٤١٣ .

مع أن هذه الاستقالة كانت حلاً سليماً للموقف من وجهة نظر القصر، إلا أن فاروق لم يكن سعيداً لهذا الموقف من وجهة نظره، ولم يكن مستعداً له، لعدة جوانب أولها قبول الاستقالة في هذا الوقت، يعني انتقال رئاسة الوزراء إلى أحمد ماهر تلقائياً، باعتباره رئيس الحزب التالي للأحرار الدستورين، وكان احمد ماهر وزيراً المالية، وهو الذى أعطي شركة البريد الفرعونية مائة ألف جنية من مال الدولة كإعانة، وكان هناك العديد من المرشحين لهذا المنصب منهم عبد الفتاح يحيي ومحمد محمود خليل (*)، ولكن هذين المرشحين كانت حالتهما لصحية سيئة، وقد استبعدوا من تحمل أعباء المرحلة القادمة، فأصبح المرشح الثالث وهو حسين سري الذى كان مكروهاً من فاروق، أكثر ملائمة لهذا المنصب.(١)

ولكن أداء الوزارة لم يتحسن في أي إصلاحات جديدة، ولم تعد ملتزمة بتنفيذ أي خطط ذات برنامج زمني واضح، وأصبح الصراع بين الوزارة والديوان الملكي كبيراً، أي بين على ماهر وبين محمد محمود، وهذا الصراع يعود إلى:

١- أولهما التعجيل بتشكيل الوزارة.

٢- لم يعترف كلا الطرفين بأي نصر أو تقدم يحرزه الآخر.

٣- رغبة على ماهر في الوصول إلى رئاسة الوزراء.

وكان علي ماهر عينه علي الوزارة منذ البداية، وكان يخطط لإزاحة محمد محمود من الوزارة وان يحل محله، وفي ٩ مايو ١٩٣٨م تقدم رئيس الديوان باستقالته إلى الملك.(٢)

(*) محمد محود خليل: ولد في عام ١٨٧٧م من أسرة ثرية، وقد درس الزراعة، وسافر إلى باريس في ١٩٠٣م لدراسة القانون في جامعة السربون، وهو سياسي مصري، وقد أصبح وزيراً للزراعة في عام ١٩٣٧م، ورئيساً لمجلس الشيوخ في عام ١٩٣٩م، كما أدى دوراً هاماً في الحياة الثقافية في مصر، وكان راعياً لحركة الفنون التشكيلية، وهو أول من شارك في تأسيس جمعية محبي الفنون الجميلة مع الأمير يوسف كمال في عام ١٩٢٤م، والتي تولى رئاستها في عام ١٩٢٥م، وقد أوصى إلى تحويل قصره بالقاهرة إلى متحف، وقد توفي في عام ١٩٥٣م بباريس. أنظر: موسوعة الأهرام: مرجع سابق، ص ١٩٥.

(١) عبد العظيم رمضان: مرجع سابق، ص ٢٧٦ .

(٢) يونان لبيب رزق: مرجع سابق، ص ٤١٣ .

يتضح أن محمد محمود كانت له أعداء كثيرة داخل القصر وخارجه، هذا بخلاف أن على ماهر كان يريد الحصول على الوزارة، وكان يحاول جاهداً أن يزيح محمد محمود من رئاسة الوزارة.

أرسل محمد محمود استقالته إلى الملك فاروق، وذكر فيها أنه حرص على أن يوفر في وزارتيه الأخيريتين الطابع القومي، عملاً بإشارة الملك بذلك، حتى تتضافر القوي في البلاد، وينتشر الاستقرار والشعور بالوحدة القومية، وفي نهاية خطابة إلى الملك ذكر تقديم استقالته إلى جلالة الملك في ٢٤ يونيه ١٩٣٨م. [١]

وهكذا قدم محمد محمود استقالته إلى الملك في ٢٤ يونيو ١٩٣٨م بعد أن اتسمت وزارته بالقلاقل والاضطرابات، حيث أن محمد محمود قد أدرك وتيقن من أن القصر مازال يمارس سلطاته وتدخلاته بقوة، وفي هذه الأثناء كان على ماهر رئيس الديوان يمهد لعرض نفسه. [٢]

الخاتمة :-

١- تشكيل محمد محمود الوزارة الثالثة ٢٣ ابريل ١٩٣٨م .

٢- زيادة الاهتمام بالجيش وأصبحت وزارة الحربية من الوزارات التي تشغل صراع حزبي علي من يشغلها وذلك مما أكتسبه من أهمية بعد معاهدة ١٩٣٦م .

٣- مواصلة محمد محمود سياسته في الاهتمام بالمياه الصالحة للشرب وتبني مشروع الوحدات المستقلة للعلاج .

٤- اهتمام محمد محمود بنشر التعاليم الصحية وإنشاء مكاتب صحة

٥- اضطر محمد محمود إلي إشراك الهيئة السعدية والتضحية ببعض أعضاء حزبه حتي لا يضعف وزارته.

٦- استقالة الوزارة الثالثة في ٢٤ يونيو ١٩٣٨م .

---

[١] وثائق مجلس الوزراء: محفظة رقم ٩٢١، كود أرشيفي (٠٥٩١١٧-٠٠٧٥)، استقالة الوزارة.

[٢] محمد فريد : حزب الوفد ١٩٣٦م-١٩٥٢م،الجزء الاول، الطبعة الاولى، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة ، ١٩٩٥م ، ص ٦٠.

قائمة المصادر و المراجع

أولاً : الوثائق:

وثائق غير منشورة:

أ – وثائق مجلس الوزراء

١-وثائق مجلس الوزراء: محفظة ٢٩، كود أرشيفي(٠٥٠٠٦٧-٠٠٧٥)، مرسوم تأليف الوزارة.

٢-وثائق مجلس الوزراء: محفظة رقم ٩٢١، كود أرشيفي (٠٥٩١١٧-٠٠٧٥)، استقالة الوزارة.

ب- وثائق منشوره

١-الدولة المصرية: مجلس النواب: كلمة وزير الاشغال العمومية، مضبطة الجلسة السابعة، الهيئة النيابية السابعة، الانعقاد العادي الاول، المجلد الاول، ١٨ مايو ١٩٣٨م.

٢-الدولة المصرية: مجلس النواب: استجواب لوزير المالية، مضبطة الجلسة الثانية عشر، الهيئة النيابية السابعة، الانعقاد العادي الاول، المجلد الاول، ١ يونيو ١٩٣٨م.

٣-الدولة المصرية: مجلس النواب: سؤال موجه إلى وزير المالية، مضبطة الجلسة الثانية عشر، نفس المصدر، ٦ يونيو ١٩٣٨م.

٤-الدولة المصرية: مجلس النواب: مرسوم بمشروع قانون خاص بإيقاف البيوع الجبرية عن بعض الاطيان الزراعية، مضبطة الجلسة الثانية عشر، الهيئة النيابية السابعة، الانعقاد العادي الاول، المجلد الاول، ٦ يونيو ١٩٣٨م، ص ٣١٩,

٥-الدولة المصرية: مجلس النواب: سؤال موجه لوزير المواصلات، مضبطة الجلسة التاسعة، الهيئة النيابية السابعة، الانعقاد العادي الاول، المجلد الاول، ٢٤ مايو ١٩٣٨م.

٦- الدولة المصرية: مجلس النواب: كتاب من وزارة المالية، مضبطة الجلسة الثامنة، الهيئة النيابية السابعة، الانعقاد العادي الاول، المجلد الاول، ٢٣ مايو ١٩٣٨م.

٧ -الدولة المصرية: مجلس النواب: سؤال موجه إلى وزير الاوقاف، مضبطة الجلسة التاسعة، الهيئة النيابيةالسابعة، الانعقاد العادي الاول، المجلد الاول، ٢٤ مايو ١٩٣٨م.

٨ -الدولة المصرية: مجلس النواب: كتاب من وزارة الخارجية، مضبطة الجلسة السابعة، الهيئة النيابية السابعة،الانعقاد العادي الاول، المجلد الاول، ١٨ مايو ١٩٣٨م.

٩ -الدولة المصرية: مجلس النواب: استجواب من النائب عبدالحميد عبدالحق إلى رئيس الوزراء، مضبطة الجلسة السابعة، الهيئة النيابية السابعة، الانعقاد العادي الاول، المجلد الاول، ١٨ مايو ١٩٣٨م.

ثانياً : المراجع العربية :

١- عبد الرحمن الرافعي: ثورة ١٩١٩م تاريخ مصر القومي، الطبعة الأولى، النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٤٦م.

٢- عبد العظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية، الجزء الثاني، الطبعة الثالثة، الهيئة المصرية للكتاب ،القاهره،١٩٩٨م.

٣- فؤاد كرم :النظارات والوزرات المصرية، الجزء الاول، الطبعة الثانية، الهيئة العامة للكتاب، لقاهره ١٩٩٨م.

٤- محمد الجوادي: محمد محمود باشا وبناء دولة الأقلية، الطبعة الأولى، مكتبة الشروق، القاهرة، ٢٠١٤م.

٥- محمد فريد حشيش: حزب الوفد ١٩٣٦م- ١٩٥٢م،الجزء الأول، الطبعة الأولى، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٩م.

٦- لطيفة محمد سالم: فاروق وسقوط الملكية في مصر ١٩٣٦-١٩٥٢م، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٩م.

٧- يونان لبيب رزق: تاريخ الوزارات المصرية ١٨٨٧م -١٩٥٣م، الطبعة الأولى، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة ،١٩٧٥م.

ثالثا: الموسعات

١- موسوعة الأهرام ٥٠ عام على ثورة ١٩١٩م، الطبعة الأولى، مركز الوثائق والبحوث التاريخية لمصر المعاصر، القاهرة ، ١٩٦٩م.